إعادة تصور
اقتصاد اليمن

منتدى
رواد التنمية

إصدار رقم: 31
تاريخ: 27 مايو 2025

تنمية الصادرات اليمنية

إعداد: محمد كريم و رأفت الاكحلي

ملخص تنفيذي

عانى قطاع التصدير اليمني منذ فترة طويلة من نقاط ضعف هيكلية، لكن الصراع المستمر منذ عام 2015 تسبب في انهيار اقتصادي كبير. بين عامي 2013 و 2023، انخفضت الصادرات السنوية بنسبة 90٪، ويرجع ذلك أساسًا إلى الاضطرابات في صادرات النفط والغاز، والتي شكلت تاريخيًا 80٪ من عائدات التصدير في البلاد. في حين نمت الصادرات غير النفطية- مثل البُن والعسل والأسماك والفواكه والخضروات - من حيث الأهمية النسبية، فإنها لا تزال صغيرة من حيث القيمة المطلقة، مقيدة بالتحديات العامة في الحوكمة والبنية التحتية والتمويل والقدرات التقنية ومشاركة المرأة. على الرغم من أن الصناعات التصديرية غير النفطية لا تساهم إلا بشكل متواضع في إجمالي الصادرات، إلا أنها تلعب دوراً حيوياً في تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي من خلال خلق فرص العمل ودعم التنمية المحلية.

ولقد واجه قطاع التصدير في اليمن جملة من التحديات التي أعاقت نموه وإسهامه في الاقتصاد الوطني بالشكل المطلوب،

ومن أهم هذه التحديات:

- **ضعف الأطر القانونية والمؤسسية**، بما في ذلك غياب استراتيجية تصدير وطنية واتفاقيات تجارية غير نشطة؛
- **عدم كفاية البنية التحتية واللوجستيات**، إضافة إلى تضرر الموانئ والطرق ومرافق التخزين؛
- **محدودية الوصول إلى تمويل التصدير**، وذلك لغياب ضمانات ائتمان التصدير أو آليات التأمين؛
- **ضعف الامتثال للمعايير الدولية**، مما أدى إلى حظر التصدير وتضرر سمعة المصدرين والمنتجات؛
- **التدهور البيئي**، وهو الأمر الذي يهدد استدامة قطاعات التصدير الرئيسية.

وبالتالي، يتعين على الحكومة اليمنية والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة الدوليين اتباع استراتيجية ذات شقين لتنشيط قطاع التصدير في البلاد، مع إعطاء الأولوية لاستئناف صادرات النفط والغاز على المدى القصير لاستعادة استقرار الاقتصاد الكلي، مع بناء اقتصاد تصدير متنوع ومرن وشامل ومستدام على المدى المتوسط إلى الطويل.

وتشمل التوصيات المخصصة لكل مجموعة من أصحاب المصلحة ما يلي:

- يجب على **الحكومة اليمنية** وضع استراتيجية وطنية للتصدير، والتصديق على اتفاقيات التجارة الخاملة وإعادة تنشيطها، وتحديث البنية التحتية من خلال الاستثمار الموجه (بما في ذلك مقترح لإنشاء صندوق البنية التحتية للتصدير)، وإنشاء وكالة ائتمان الصادرات أو نظام ضمان صادرات تجريبي/ تمهيدي للمراحل الأولى من التصدير. كما ينبغي تطبيق معايير الجودة، وإطلاق ختم جودة التصدير، ودمج الاستدامة والبحوث والنوع الاجتماعي في تخطيط التصدير.
- يجب على **القطاع الخاص اليمني** إنشاء أسواق رقمية ومجالس تصدير قطاعية وصندوق جماعي لمخاطر التصدير. كما يجب على الشركات أن تستثمر في ترسيخ الولاء للعلامات التجارية وحوكمة الشركات والشمولية والابتكار مع المشاركة بنشاط في حوار السياسات ومبادرات الإرشاد بين الأقران.
- كما يتوجب على **الشركاء الدوليين** تعميق المساعدة التقنية، ودعم تمويل التجارة من خلال التمويل المختلط والأدوات القائمة على النتائج، والتفاوض لرفع حظر الصادرات، وتمويل الابتكارات القادرة على التكيف مع المناخ وتمويل المبادرات الهادفة إلى إدماج المرأة في قطاع التصدرير. وتشمل المقترحات الرئيسية إنشاء وحدة الاستجابة السريعة للتعامل مع حظر التصدير ومختبرات التصدير الخضراء.

إن زيادة الصادرات في اليمن أمر عاجل ويمكن تحقيقه. وهذا يتطلب قيادة تعاونية والتزام طويل الأجل ورؤية واضحة ترتكز على الاستدامة والابتكار والنمو الشامل.

أعدت هذا الموجز مؤسسة ديب روت للاستشارات بالتنسيق مع مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية ومركز البحوث التطبيقية بالشراكة مع الشرق (CARPO) في إطار مبادرة إعادة تصور اقتصاد اليمن وبالاستناد إلى مدخلات منتدى رواد التنمية.

نرجو الإشارة إلى هذا المرجع كالتالي: محمد كريم ورأفت الأكحلي. "موجز سياسات تنمية الصادرات اليمنية." مبادرة إعادة تصور اقتصاد اليمن رقم (31). مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، مؤسسة ديب روت للاستشارات، مركز البحوث التطبيقية بالشراكة مع الشرق، أبريل/نيسان 2025م. متاح على: https://devchampions.org/publications/policy-brief/scaling_up_yemeni_exports

بتمويل من قبل
الاتحاد الأوروبي

1. المقدمة

يشـــكل قطاع التصدير أحد المفاتيح الجوهرية لتحقيق النمو الاقتصادي والازدهار، خصوصًا في البلدان النامية التي تســـعى إلـــى تنويع مصادر دخلها وتحقيق اندمـــاج أفضل في الاقتصاد العالمي.[1] وفي هذا السياق، يتمتع اليمن بموقع جغرافي استراتيجي بالغ الأهمية في الطرف الجنوبي من شـــبه الجزيرة العربية، على تقاطع طرق الشـــحن الدولية الرئيسية، مما يجعله مؤهلًا ليكون منصة طبيعية لتصدير السلع والخدمات إلى الأسواق العالمية.

إلا أن هذا الموقع الواعد لم يُستثمر كما ينبغي، إذ واجه قطاع التصدير اليمني عقبات هيكلية ومعقدة على مدى عقود، تمثلت في استمرار عدم الاستقرار السياسي والأمني، وضعف البنية التحتيـــة، ومحدودية الوصول إلى التمويل، بالإضافة إلى غياب بيئة أعمال مســـتقرة ومحفزة ومحدودية مشاركة سيدات الأعمال في الأنشطة التجارية. وقد ازدادت هذه التحديات حدةً مع اندلاع النزاع المسلح، مما أدى إلى تفاقم العوائق التي تحد من تطور القطاع.

من ناحية أخرى، ســـاهم الاعتماد المفرط على عائدات النفط، التـــي بدأت مع انطلاق إنتاج النفـــط التجاري في منتصف الثمانينيات، في تكريس ما يُعرف بـ"لعنة الموارد".[2] فقد هيمنت العوائد النفطية على المالية العامة والنشـــاط الاقتصادي، وهو ما أدى إلى إضعاف الاستثمارات في القطاعات غير النفطية، وشجع على سلوكيات الريع والفساد، كما تسبب في تشويه سعر الصرف، ما جعل الصادرات غير النفطية أقل تنافســـية. ومع تراجع إنتاج النفط منذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، تزايد العجز المالي واشتدت ملامح عدم الاستقرار السياسي.

رغم أن اليمن بدأ في عام 2009 تصدير الغاز الطبيعي المســـال على نطاق تجاري، فإن تفاقم النزاع المســـلح في عام 2015 أدى إلى توقف شبه كامل لجميع الصادرات النفطية، مما تسبب في شـــلل شـــبه تام للمالية العامة وســـرّع من وتيرة الانكماش الاقتصـــادي. وعلى الرغم من اســـتئناف جزئي لصادرات النفط في عام 2017، إلا أن هـــذه الصادرات توقفت مجددًا في عام 2022 بعـــد تعرض البنية التحتية النفطية لهجمات من قبل الحوثيين اســـتهدفت منشـــآت التصدير.

وبعيدًا عن النفط، كانت أبرز صادرات اليمن التقليدية غير النفطية تشـــمل البن، والأســـماك، والعســـل، والفواكه، والخضروات. ورغم أن هذه المنتجـــات قد تبدو متواضعة من حيث القيمة الإجمالية للصادرات، فإنها تلعب دورًا محوريًا في التنمية المحلية، إذ تســـهم بشكل كبير في خلق فرص العمل وتحقيق الأمن الغذائي وتعزيز سبل العيش الريفية. واستمرار هذه الأنشطة، رغم الإهمال الرســـمي ونقص الاستثمارات، يكشـــف عن إمكانات غير مستغلة يمكن أن تشكل رافعة حقيقية للنمو الشامل إذا ما تم تطويرها واستثمارها بالشكل المناسب.

[1] كاراسـكو وإدغـار ديميتريو توفار-غارسـيا، "التجارة والنمو في الدول الناميـة: دور تركيبة الصادرات والواردات وتنويع الصادرات"، مجلـة التغيير الاقتصادي وإعادة الهيكلة، المجلد 54، أغسطس 2020، الصفحات 919-941. متاح على: https://doi.org/10.1007/s10644-020-09291-8.

[2] داود أنصـاري، "عـدوى لعنـة المـوارد فـي حالـة اليمـن"، مجلـة سياسـة المـوارد، المجلـد 49، سـبتمبر/أيلول 2016، الصفحـات 444-454. متـاح علـى: https://doi.org/10.1016/j.resourpol.2016.08.001.

وفي ضوء هذا الواقع، انعقد منتدى رواد التنمية الثاني عشر في العاصمة الأردنية عمّان، في يناير 2025، لمناقشة التحديات والفرص التي تواجه قطاع التصدير في اليمن، وصياغة توصيات سياساتية قابلة للتطبيق، تهدف إلى تعزيز القدرة التنافسية للصادرات اليمنية، ودعم دور القطاع في جهود الاستقرار والتعافي الاقتصادي.

ويأتي هذا الموجز السياساتي لتقديم عرض مركّز عن الوضع الراهن لقطاع التصدير في اليمن، وتسليط الضوء على سبل تعزيز مساهمته في إعادة الإعمار والنمو الاقتصادي، من خلال سياسات تحفيزية واستثمارات استراتيجية تُعيد لهذا القطاع مكانته بوصفه أحد أعمدة التعافي الاقتصادي المستدام.

2. خلفية

2.1 قطاع التصدير اليمني قبل وبعد تصاعد وتيرة النزاع المسلح

من منظور تاريخي، واجه اليمن عجزًا تجاريًا مزمنًا، تمثّل في تفوّق الواردات بشكل مستمر على الصادرات. وقد ساهم ارتفاع أسعار النفط العالمية خلال الفترة من 2000 إلى 2006 في تأخير هذا الاتجاه مؤقتًا، لكن سرعان ما عاد الميزان التجاري إلى التدهور، حيث بدأت الواردات تتفوق مجددًا على الصادرات منذ عام 2007، مما أدى إلى تفاقم العجز التجاري، الذي تعمّق بشكل ملحوظ منذ عام 2012، رغم دخول صادرات الغاز الطبيعي المسال حيّز التنفيذ في عام 2009.

الشكل 1: الميزان التجاري لليمن (2000-2014)

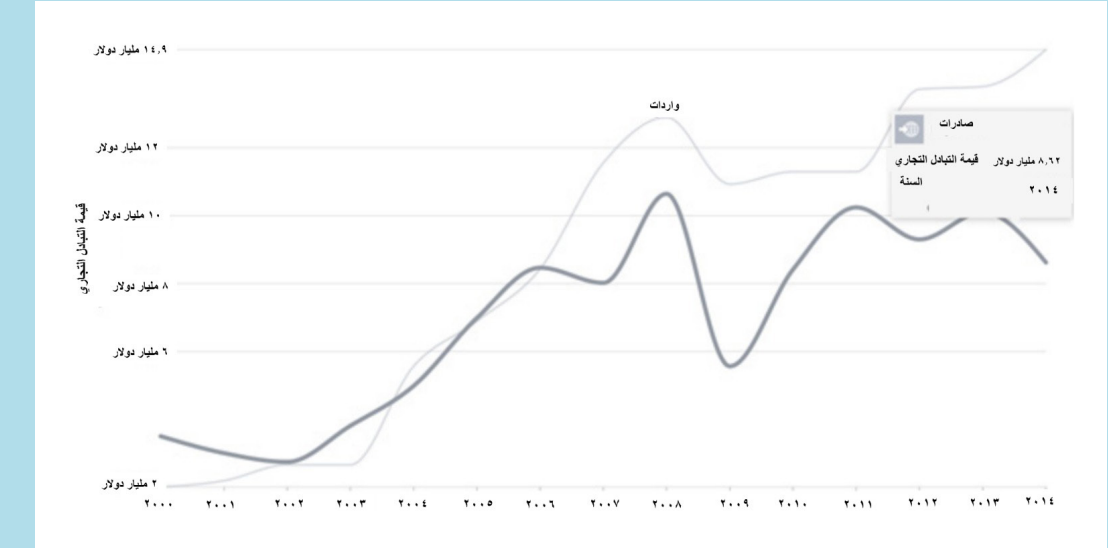

المصدر: مرصد التعقيد الاقتصادي: https://oec.world/en

وقـــد هيمن قطاع النفط والغاز، بين عامي 2000 و2014، على إجمالي الصادرات اليمنية، حيث شكّلت الصادرات النفطية حوالي 80% من إجمالي الصادرات خلال تلك الفترة. وقد كانت الصين وتايلاند والهند واليابان وكوريا الجنوبية أبرز الأســـواق المســـتوردة للنفط اليمني، مستحوذة مجتمعةً على نحو 70% من إجمالي الصادرات اليمنية. (انظر الشكل 3).

الشكل 2: صادرات اليمن حسب المنتج (2000–2014)

المصدر: مرصد التعقيد الاقتصادي: https://oec.world/en

الشكل 3: وجهات الصادرات اليمنية (2000–2014)

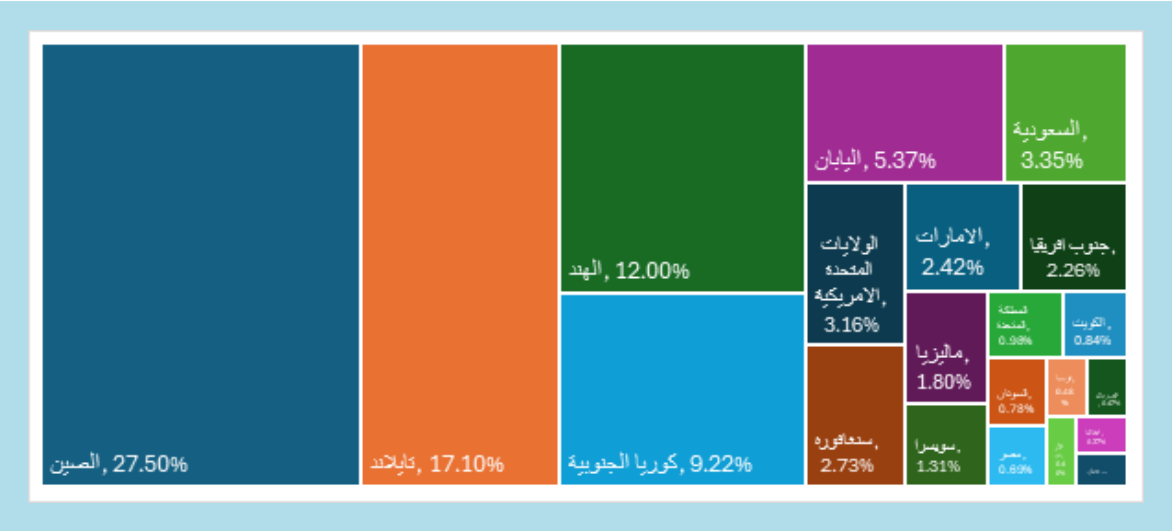

المصدر: مرصد التعقيد الاقتصادي: https://oec.world/en

ما بين عامي 2015 و 2023م شـــهد اليمن تدهورًا اقتصاديًا حادًا، حيث انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة تقديرية بلغت 54٪.[3] وكان قطاع التصدير في صدارة المتضررين، إذ تقلّصت الصادرات الســـنوية بنسبة تقارب 90٪، من 10.1 مليار دولار في عام 2013 إلى 1.05 مليار دولار فقط في عام 2023. (انظر الشكل 4)

كمـــا تراجعت حصة النفـــط والغاز في إجمالي الصادرات إلى أقل مـــن 50٪ خلال هذه الفترة، نتيجة لتحديات أمنية وبنيوية طالت منشآت التصدير والإنتاج. (انظر الشكل 5) وقد ساهم هذا الانكماش في تفاقم العجز في كل من التجارة وميزان المدفوعات، وهو اتجاه أكدته تقارير البنك الدولي في النصف الأول من عام 2024، في ظل ارتفاع ملحوظ في حجم الواردات.[4]

الشكل 4: الميزان التجاري لليمن (2000–2023)

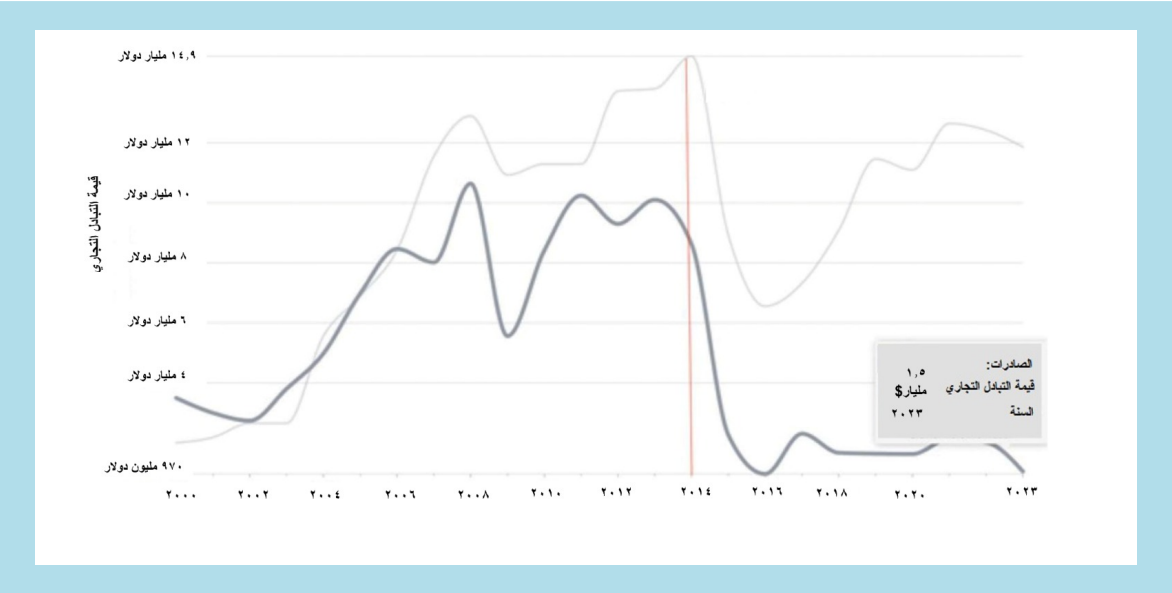

المصدر: مرصد التعقيد الاقتصادي: https://oec.world/en

في ظل تراجع صادرات النفط، ظهرت مكونات أخرى في سلة الصادرات، وإن لم يكن ذلك دائمًا نتيجة لنمو فعلي في تلك القطاعات، بل أحيانًا نتيجة النســـبية الناتجة عن تراجع الصادرات النفطية. فصادرات المنتجات الحيوانية ارتفعت نســـبتها مـــن 3.6٪ (2000–2014) إلى 10.5٪ (2015–2023)، إلا أن القيمة الفعلية انخفضت من متوسط سنوي قدره 248 مليون دولار إلى 183 مليون دولار. وكذا صادرات الفواكه والخضروات ســـجلت نموًا في كل من النسبة والقيمة، حيث ارتفعت نسبتها من 1.6٪ إلى 9٪، وقيمتها من 122 مليون دولار إلى 156 مليون دولار سنويًا خلال نفس الفترتين.

[3] البنك الدولي، "مواجهة التحديات المتصاعدة"، المرصد الاقتصادي اليمني، خريف 2024. متاح على: http://hdl.handle.net/10986/42380.
[4] نفس المرجع السابق

الشكل 5: صادرات اليمن حسب المنتج (2015–2022)

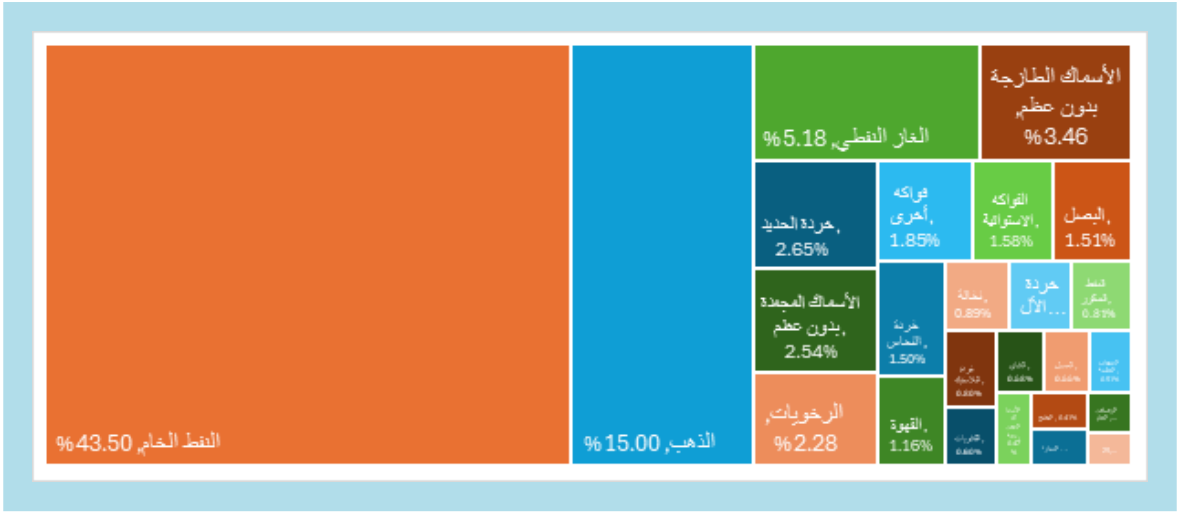

المصدر: مرصد التعقيد الاقتصادي: https://oec.world/en

وأشارت نقاشـــات الحاضرين في منتدى رواد التنمية الثاني عشر إلى أن من المرجح أن ال 15٪ الظاهرة في البيانات كصادرات ذهب كانت عبارة عن مجوهرات تم تصديرها للأسواق الخليجية بغرض الصياغة وإعادة التصنيع، ثم أُعيد اســـتيرادها وبيعها في اليمن. وقد شـــكّلت صادرات خردة المعادن 5.8٪ من إجمالي الصادرات بين 2015 و2023، نتيجة إغلاق اثنين من أكبر مصانع الحديد الصلب اليمنية في البلاد، وضعف تنفيذ قرار الحكومة لحظر تصدير الخردة. وفي مقابل زيادة تصدير خردة الحديد زاد استيراد الحديد الصلب.

وباســـتثناء صادرات النفط والذهب، تشير البيانات إلى أن المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان والهند كانت الوجهات الرئيسية الثلاث للصادرات اليمنية خلال الفترة من 2015 إلى 2023، (انظر الشكل 6). ومن الأهمية بمكان التنويه إلى ندرة البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي حول تأثير النزاع اليمني على قطاع التصدير، وينبغي أن تكون أولوية للدراسات المستقبلية.

الشكل 6: وجهات الصادرات اليمنية باستثناء النفط والذهب (2015–2023)

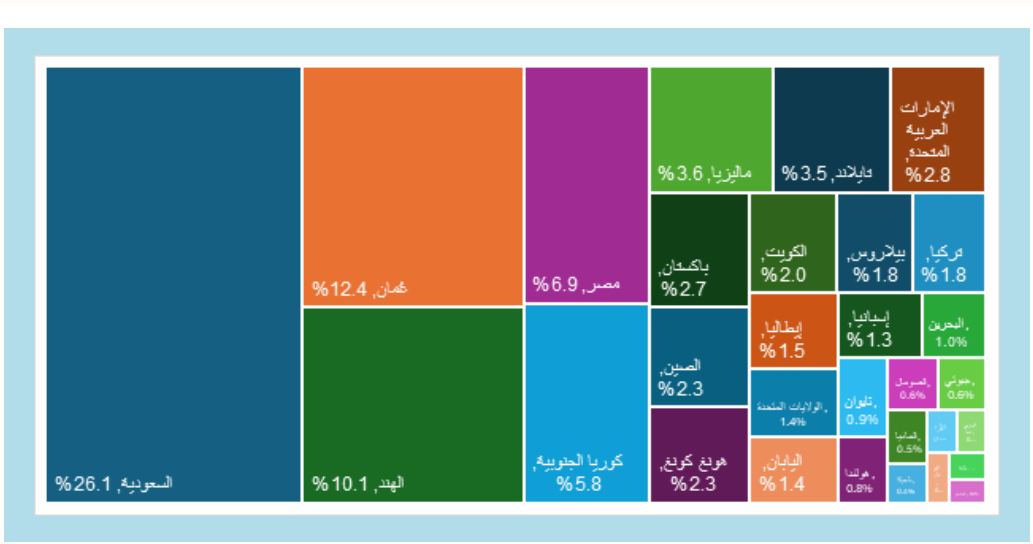

المصدر: مرصد التعقيد الاقتصادي: https://oec.world/en

2.2 الإطار القانوني والسياساتي

محليـــاً، تنظم التجارة الخارجية في اليمن وفقًا لقانون التجارة الخارجية الصادر عام 2007، الذي يخول وزارة الصناعة والتجارة الإشراف على الاتفاقيات التجارية ورصد اتجاهات السوق وتبسيط الإجراءات المرتبطة بالاســـتيراد والتصدير، ويهدف هذا الإطـــار القانوني إلى تنظيم التدفقات التجارية وتعزيز قدرة اليمن على الاندماج في النظام التجاري العالمي.

إقليميًا، تربط اليمن علاقات واتفاقيات تجارية بعدد من التكتلات الاقتصادية العربية من أبرزها مجلس الوحدة الاقتصاديـــة العربية (CAEU)، ومنطقة التجارة الحـــرة العربية الكبرى (GAFTA)، ومنطقـــة التجارة الحرة العربيـــة (PAFTA)، وعلى الرغم من أن اليمـــن ليس عضوًا في مجلس التعاون الخليجي إلا أنه يحتفظ بعلاقات تجارية نشطة مع دول المجلس ما يفتح آفاقًا لتعزيز التكامل الاقتصادي الثنائي والمتعدد الأطراف في المنطقة.

وعلى المستوى الدولي، يستفيد اليمن من ترتيبات تجارية تفضيلية في إطار نظام الأفضليات المعمم (GSP) الذي يتيح شروطًا تفضيلية مع عدد من الاقتصادات الكبرى مثل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحـــدة والمملكة المتحدة وكندا والصين وكوريا الجنوبيـــة والهند واليابان، وتُعد مبادرة كل شـــيء ما عدا السلاح (EBA) من أبرز هذه التسهيلات حيث تمنح اليمن وصولًا معفيًا من الرسوم والحصص إلى أسواق الاتحاد الأوروبي لمعظم المنتجات.[5] كما وقعت اليمن اتفاقية إطار التجارة والاســـتثمار مـــع الولايات المتحـــدة (TIFA) عام 2004 لتعزيـــز العلاقات التجارية والاستثمارية بين البلدين.[6]

[5] أنكـه هوفلـر، "التصديـر مـن الـدول الهشـة: التحديـات والفـرص"، أوراق عمـل التعـاون الإنمائـي لمنظمـة التعـاون الاقتصـادي والتنميـة، أكتوبـر 2012. متـاح علـى: https://doi.org/10.1787/5k49dfg9fb6d-en.

[6] وكانت آخر القرارات التي اتخذها الرئيس ترامب فرض رسوم جمركية بنسبة 10٪ على المنتجات اليمنية المصدرة إلى الولايات المتحدة.

بعد ثلاثة عشـــر عامًا من المفاوضات انضمت اليمن رسميًا إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) في يونيو 2014 وهي خطوة مهمة لدمج الاقتصاد اليمني في المنظومة التجارية العالمية، إلا أن تصاعد النزاع المســـلح بعد فترة وجيزة من الانضمام حال دون الاســـتفادة الفعلية من مزايا العضوية بما في ذلك فرص الوصول إلى الأسواق والدعم الفني وبرامج بناء القدرات، ومع ذلك فقد شـــهدت الأشـــهر الأخيرة تطورًا لافتًا تمثل في موافقة مجلس الوزراء اليمني في أكتوبر 2024 على اتفاقية تيســـير التجارة التابعة لمنظمة التجارة العالمية التي تهدف إلى تســـريع حركة السلع عبر الحدود وتبسيط الإجراءات الجمركية إلا أن التصديق البرلماني على الاتفاقية لا يزال معلقًا حتى لحظة إعداد هذا الموجز.

3. تحديات توسيع قطاع التصدير

3.1 التحديات القانونية والمؤسسية

يفتقر اليمن إلى رؤية استراتيجية واضحة واستراتيجية تصدير لتوجيه السياسات والاستثمارات، ويُعزى ذلك جزئيًا إلى عقود من الاعتماد المفرط على الصادرات النفطية، وما يصاحب ذلك من مثبطات للتنويع الاقتصادي. علاوة على ذلك، فإن الدراسات الخاصة بالصناعة، التي يفترض أن تُرشـــد توجهات التصدير وتحدد القطاعات الواعدة، نادرة. كما أن ندرة البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي يعيق فهم كيفية تأثير تحديات قطاع التصدير بشـــكل مختلف على النساء والرجال، والدعم الذي يحتاجه كلٌّ منهما.

تُواجه الشـــركات اليمنية – لا ســـيما متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة – أعباء بيروقراطية كبيرة نتيجة متطلبات التســـجيل وترخيص التصدير التي تتســـم بالتكلفة والبطء، مما يعيق انخراطها في الأنشـــطة التصديرية. وفي حين تواجه جميع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هذه التحديات، إلا أن هناك تأثيرات غير متناســـبة محتملة على الشركات التي تقودها النساء والنســـاء العاملات في قطاع التصدير. كما أن المجلس الأعلى لتنمية الصادرات، الذي أُنشـــئ بموجب قرار جمهوري عام 1997 لتشجيع الصادرات وإزالة الحواجز التجارية، ظل غير نشط حتى قبل اندلاع النزاع، ولم يلعب سوى دور ثانوي. ورغم أن مجلس الوزراء وافق في مايو 2022 على إعادة تنشيطه في عدن، فإن المجلس لم يجتمع حتى وقت إعداد هذا الموجز.[7]

إضافة إلى ذلك، تعاني منظومة جمع ونشر بيانات التصدير من خلل كبير، حيث تتسم البيانات الرسمية بعدم الانتظام والتناقض مع الإحصاءات الصادرة عن مصادر دولية. فعلى سبيل المثال، تختلف أرقام الجهاز المركزي للإحصاء عن تلك التي تنشرها قاعدة بيانات الأمم المتحدة لتجارة الســـلع الأساســـية أو مركز التجارة الدولية،[8] مما يصعّب على صانعي السياسات والمستثمرين اتخاذ قرارات مبنية على معلومات دقيقة.

[7] سـهيل نـت. "تعديـل رسـوم المناجـم وإعـادة تشـكيل المجلـس الأعلـى لتنميـة الصـادرات". 15 مايـو 2023. متـاح علـى: https://suhail.net/news_details.php?lng=arabic&sid=22121. (تم الوصول إليه في 12 مارس 2025)

[8] الجهاز المركزي للإحصاء (عدن)، (تم الوصول إليه في 25 فبراير 2025)، https://cso-ye.org/en/ ؛ قاعدة بيانات الأمم المتحدة لتجارة السلع الأساسية، (تم الوصول إليه في 25 فبراير 2025)، https://comtradeplus.un.org/ ؛ مركز التجارة الدولية، (تم الوصول إليه في 25 فبراير 2025)، https://www.intracen.org/.

ومن بين التحديات الأخرى ضعف الترويج للمنتجات اليمنية في الأســـواق الدولية. فعلى الرغم من أن معارض التجارة الدولية تقدم تسهيلات وتنازلات كبيرة للدول الأقل نموًا مثل اليمن، فإن المشاركة اليمنية فيها لا تزال محدودة. وقد سلطت مناقشات منتدى رواد التنمية الضوء على الحاجة إلى تعزيز دور البعثات الدبلوماسية اليمنية في الخارج لتيسير عملية التصدير، وتذليل العقبـــات التي تواجه المصدريـــن اليمنيين، مثل الحظر التجاري ومتطلبات الامتثال الرســـمية والتغييرات التنظيمية في الأسواق الخارجية.

وتشير تجارب دولية، مثل تجربة إســـبانيا، إلى أن إنشاء وكالات تجارية إقليمية متخصصة في الخارج أسهم في رفع صادراتها بنسبة 74%، في حين أن السفارات والقنصليات ساهمت بنسبة 11% فقط. إذ تركز تلك البعثات عادةً على الشـــؤون السياســـية والثقافية والعســـكرية، بينما تتخصص الوكالات التجارية في تقديم الدعم الاقتصـــادي والقانوني والضريبي، والتوفيق بين الشـــركاء التجاريين، وتيســـير الإجراءات الإدارية.[9] وحتى الآن، لا يمتلك اليمن أي وكالات تجارية إقليمية أو ما يعادلها من كيانات فاعلة في مجال ترويج التجارة.

وأخيرًا، تظل العديد من الاتفاقيات التجاريـــة الموقعة مع دول أخرى غير مفعّلة أو عفا عليها الزمن، وهي بحاجة ماســـة إلى إعادة التفعيل. علمًا بأن اليمن لم يصادق بعد على أكثر من 15 اتفاقية دولية، وهي اتفاقيات لا تتطلب أي تمويل من الحكومة أو المانحين، لكنها قادرة على جذب مســـاعدات فنية ودعم لبناء القدرات من منظمات دولية مثل الأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولـــي، ومنظمة التجارة العالميـــة، والبنك الدولي.[10] ورغـــم أن التصديق على هذه الاتفاقيات من شـــأنه أن يساعد على تعزيز التجارة بشكل عام، فإنه قد يوفر أيضاً أطراً محورية لتعزيز مشاركة سيدات الأعمال في التجارة.

3.2 تحديات البنية التحتية والخدمات اللوجستية

تُعد هشاشـــة البنية التحتية إحدى أبرز العوائق أمام تنمية الصادرات اليمنية. فقد أدى النزاع المســـتمر إلى دمار واسع في قطاع النقل، إذ تشـــير تقارير البنك الدولي إلى أن 29% من هذا القطاع تعرض للدمار، مع تقديرات تصل إلى 443 مليون دولار كاحتياجات لإعادة التأهيل الطارئ. وقد تضرر نحو 46 طريقًا رئيسيًا و99 جسرًا في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين، في حين تأثرت حوالي 6000 كيلومتر من الطرق في المناطق الخاضعة للحكومة. كما أُغلق معبر حرض الحدودي الرئيسي مع السعودية منذ بداية النزاع، بينما لا يزال معبر الوديعة قيد التشغيل، وإن كان موقعه البعيد عن مراكز الإنتاج يضاعف من تكاليف النقل.[11]

[9] سلفادور جل، رافائيل لوركا، وخوسيه أ. مارتينيز سيرانو، "قياس تأثير ترويج الصادرات الإقليمية: الحالة الإسبانية"، أوراق في العلوم الإقليمية، المجلد. 87، العدد 1، مارس 2008، ص 139-147. متاح على: https://doi.org/10.1111/j.1435-5957.2007.00155.x.

[10] البنك الدولي، "اليمن - ربط القطاع الخاص اليمني بالعالم"، يناير 2024. متاح على: http://documents.worldbank.org/curated/en/099032024141038420.

[11] نبيل الطيري، "قطاع النقل البري في اليمن: القضايا الحرجة والسياسات ذات الأولوية"، مبادرة إعادة النظر في الاقتصاد اليمني، موجز السياسات رقم 11، ديب روت للاستشارات /مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية/ كاربو، مارس 2022. متاح على: https://devchampions.org/uploads/publications/files/Rethinking_Yemens_Economy_No11_En-1.pdf

بالتوازي، تعاني الموانئ البحرية الرئيسية - في عدن والمكلا والحديدة - من أضرار جسيمة حدّت من قدرتها التشغيلية وأثرت سلبًا على حركة الصادرات. ويُقدّر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن ميناء عدن يحتاج إلى إصلاحات بقيمة 28 مليون دولار، بينما يحتاج ميناء المكلا إلى 21 مليون دولار.[12]

ويُفاقم من هذه التحديات ضعف تغطية الاتصالات، لا سيما في جنوب اليمن، مما يؤدي إلى اختلال التنسيق بين المنتجين والمجهزين والتجار، وبالتالي انخفاض الكفاءة على مستوى سلاسل القيمة. ويضاف إلى ذلك غياب سوق رقمية مركزية تُتيح للمصدرين عرض منتجاتهم والتواصل المباشر مع المشترين الدوليين (مثل موقع علي بابا في الصين)، مما يجعلهم معتمدين على قنوات التجارة التقليدية غير الفعالة.

تواجه القطاعات الإنتاجية تحديات بنيوية مباشرة تؤثر على قدرتها التنافسية. فقطاع الزراعة يعاني من نقص الطاقة اللازمة لتشغيل نظم الري ومرافق التخزين البارد، ما يؤدي إلى خسائر كبيرة بعد الحصاد،[13] إضافة إلى ضعف مرافق التغليف وعدم الامتثال لمعايير التصدير الدولية، وهو ما يقلل من فرص المنتجات اليمنية - خاصة الفواكه والخضروات - في الأسواق الخارجية.

أما قطاع مصايد الأسماك، فيعاني من بنية تحتية ضعيفة وممارسات صيد تقليدية غير فعالة، مما يقلل من الإنتاجية ويزيد التكاليف، ويحد من فرص هذا القطاع الحيوي في التوسع التصديري.

وتبقى أزمة الطاقة حجر عثرة مشترك أمام مختلف القطاعات، حيث تواجه الشركات ارتفاعًا كبيرًا في أسعار الكهرباء والوقود، إلى جانب عدم موثوقية الإمدادات، مما يضعف تنافسية المنتجات اليمنية على المستوى الإقليمي والدولي.

أخيرًا، تُضاف إلى هذه التحديات البنيوية حالة الانقسام المؤسسي بين صنعاء وعدن، والتي أفرزت لوائح تصديرية متضاربة، عادة ما تربك المصدرين، وخاصة الشركات التي تقودها أو تملكها النساء والتي يواجه وصولها إلى قنوات الاتصال الرسمية صعوبات غير متناسبة بالفعل، وتقلل من اتساق السياسات ذات الصلة، وتحدّ من فاعلية أي جهود للتعافي أو الترويج للصادرات في الوقت الراهن.

[12] هينك إنجلبرتس ومارك ورميستر. "تقييم الأضرار والقدرات: ميناء عدن وميناء المكلا". برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أبريل 2021. متاح على: https://www.undp.org/yemen/publications/damage-and-capacity-assessment-port-aden-and-port-mukalla.

[13] مارتا كولبورن وآخرون. "الزراعة الذكية مناخيًا في اليمن: الاستفادة من المرونة لإنتاج غذائي مستدام"، تقرير CARPO، العدد 14، مايو 2025 (قيد النشر). متاح على الرابط: https://carpo-bonn.org/en/publications/carpo-reports

الإطار 1: نموذج للتسويق التعاوني

توفر نماذج التسويق القائمة على التعاونيات للمصدرين الزراعيين اليمنيين فرصة للتوسع من خلال دمج صغار المزارعين في الأسواق الدولية عالية القيمة. هذا النموذج، على غرار نموذج مهاجريبس في الهند،[14] ينشئ تعاونيات مزارعين ذات هيئة مخصصة لتسهيل التصدير لتحسين الوصول إلى الأسواق والتفاوض على الأسعار والامتثال للمعايير العالمية لسلامة الأغذية. يمكن للشراكات بين القطاعين العام والخاص أن تدعم عمليات التخزين البارد والنقل وإصدار الشهادات، مما يقلل من التكاليف على صغار المزارعين. يمكن أن تساعد برامج التدريب والشهادات الجماعية المزارعين على تلبية متطلبات التصدير، خاصة بالنسبة للمحاصيل عالية القيمة مثل البُن والعسل والعنب والزبيب والمانجو. إلى جانب الدعم الحكومي والمانحين، من خلال القروض الميسرة والإعانات والمساعدة الفنية، يمكن لنماذج التسويق القائمة على التعاونيات أن تساعد في بناء واستدامة قطاع تصدير تنافسي يزيد من الدخل الريفي والمرونة الاقتصادية.

جمعية طالوق النسائية في اليمن مثالٌ آخر على كيفية تعزيز التعاونيات للصادرات من خلال تمكين المنتجين المحليين وتحسين الجودة. تأسست الجمعية عام 2001 في تعز، وهي تدعم الآن عشرات النساء في عمليات الزراعة. بدعم من وكالة تنمية المشاريع الصغيرة والأصغر (SMEPS) وشركاء دوليين، ساعدت الجمعية المزارعين على تطوير تقنيات تجهيز المنتجات من خلال التدريب وبرامج الموارد المشتركة، وقد تمكن المزارعون من إنتاج بن ذي جودة مميزة مطابقة للمعايير العالمية، فاتحا أمامهم آفاقًا أوسع للوصول إلى أسواق التصدير.[15]

3.3 تحديات التمويل

تحد خيارات التمويل الضعيفة من قدرة المصدرين اليمنيين، ولا سيما الشركات الصغيرة والمتوسطة، على توسيع نطاق أعمالهم والمنافسة في الأسواق الدولية. فعلى الرغم من توفر بعض أدوات التمويل مثل القروض المصرفية والتمويل الأصغر، فإن الوصول إليها يظل محدودًا بفعل عقبات بيروقراطية معقدة تجعل عملية التقديم مرهقة وتستغرق وقتًا طويلاً. كما تقف في طريق الشركات التي تقودها النساء أيضًا حواجز اجتماعية وثقافية، علاوة على امتلاك سيدات الأعمال معدلات منخفضة للثقافة المالية عند محاولة الوصول إلى التمويل.

[14] ديفيش روي وأميت ثورات، "النجاح في أسواق تصدير البستنة عالية القيمة لصغار المزارعين: حالة مهاجريبس في الهند". التنمية العالمية، المجلد. 36، العدد 10، أكتوبر 2008، ص 1874-1890. متاح على: https://doi.org/10.1016/j.worlddev.2007.09.009.

[15] وكالة تنمية المشاريع الصغيرة والأصغر، ديسمبر 2020، "وكالة تنمية المشاريع الصغيرة والأصغر واليمن: أين بدأت الرحلة"، متاح على: https://smeps.org.ye/upfiles/posts/SMEPS_File_20-12-2020-1463.pdf

وتُعزى صعوبة الوصول إلى تمويل التجارة بأسعار معقولة إلى عدة عوامل هيكلية، من أبرزها غياب مؤسسات داعمة مثل وكالات ائتمان الصادرات، أو التأمين على الصادرات، أو بنك مخصص لتنمية الصادرات. كما أن توصيف اليمن على أنه بلد "عالي المخاطر" من قبل المؤسسات المالية الدولية يزيد من تردد البنوك والمستثمرين في تقديم تسهيلات ائتمانية للمصدرين اليمنيين.

في ظل غياب هذه الأدوات، يجد المصدرون أنفسهم عرضة لمخاطر عالية تشمل تقلبات العملة، والتخلف عن السداد، وعدم الاستقرار السياسي في الأسواق المستهدفة، ما يضطرهم للاعتماد على وسائل تمويل أكثر تكلفة مثل الدفع المسبق أو خطابات الاعتماد. وهذا بدوره يزيد من تكاليف المعاملات ويقلل من القدرة التنافسية للمنتجات اليمنية.[16]

تلعب وكالات ائتمان الصادرات دورًا مهمًا في ضمان المدفوعات والحفاظ على استمرارية التجارة خلال فترات اضطراب السوق، حين يصبح الائتمان الخاص شحيحًا أو مكلفًا. وإن غياب مثل هذا الدعم في اليمن، خاصة في ظل الأزمة المستمرة، يثبط بشكل مباشر الاستثمارات الخاصة في الصناعات الموجهة نحو التصدير، ويقلل من الحوافز لإنشاء أو توسيع مشروعات صناعية تصديرية.

وغالبًا ما تفتقر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليمن إلى الضمانات أو التاريخ المالي القوي، ما يزيد من صعوبة حصولها على تمويل التجارة، ويعمّق الفجوة التمويلية التي تقيد النمو والتوسع في التصدير.

في هذا السياق، تقدم تجربة البرازيل نموذجًا جديرًا بالاهتمام، إذ ساهم بنك التنمية البرازيلي من خلال تقديم دعم حكومي مباشر لتمويل الصادرات في تعزيز نمو الصادرات، وزيادة النشاط الاقتصادي، وتحفيز الاستثمارات الرأسمالية،[17] وتوفير فرص عمل. وتُعد هذه التجربة من الدروس التي يمكن للحكومة اليمنية دراستها واستكشاف إمكانية تطبيقها بما يتناسب مع السياق المحلي.

3.4 التحديات الفنية

تعاني المنتجات اليمنية من صعوبات متزايدة في تلبية معايير الجودة الدولية، نتيجة لضعف المبادئ التوجيهية الحكومية، وغياب آليات إنفاذ فعالة، وانتشار ممارسات الغش في التصدير. فعلى سبيل المثال، تسببت حالات غش في العسل، عبر خلط العسل منخفض الجودة بالعسل الفاخر، في الإضرار بسمعة العسل اليمني عالميًا، وأثّرت سلبًا على الفرص السوقية للمنتجين.

[16] كريستيان سابوروفسكي وجان بيير شوفور وأحمد سويلميزوغلو، "تمويل التجارة في أزمة: هل يجب على البلدان النامية إنشاء وكالات ائتمان التصدير؟"، مجموعة البنك الدولي، ورقة عمل أبحاث السياسات، رقم 5166، يناير 2010. متاح على: http://hdl.handle.net/10986/19946.

[17] جـواو كارلـوس فيراز ولوسـيانو كوتينيو، "سياسـات الاسـتثمار وتمويل التنمية والتحـول الاقتصادي: دروس من بنك التنميـة البرازيلي،" التغير الهيكلـي والديناميكيات الاقتصادية، المجلد. 48، مارس 2019، ص 86-102. متاح على: https://doi.org/10.1016/j.strueco.2017.11.008.

إن تحسين القدرة التنافسية للصادرات اليمنية يتطلب تعزيز برامج الشهادات الموثوقة،[18] التي تُعد ركيزة لتأكيد الامتثال للمعايير الدولية وبناء ثقة الأسواق. في هذا السياق، تقدم تجربة غانا نموذجًا ملهمًا، حيث ساعدت الشهادة العضوية لصادرات الأناناس على توسيع الوصول للأسواق الدولية وحققت معدل عائد داخلي مرتفع، استفاد منه حتى صغار المزارعين. بالإضافة إلى ضعف الالتزام بالجودة، فإن البنية التحتية المتردية للموانئ اليمنية وعدم استيفاء متطلبات الامتثال دفعا بعض المصدرين إلى التوجه نحو طرق تصدير بديلة، مثل الشحن عبر الموانئ العمانية. إلا أن هذه الممارسة تُفقد المنتجات اليمنية هويتها الأصلية، وتؤدي إلى حرمانها من الإعفاءات الجمركية، بل وتعرضها للضرائب، ما يفاقم التكاليف ويضعف قدرتها التنافسية.

من جهة أخرى، أدت الشكوك المتعلقة بالجودة والنزاع المستمر في اليمن إلى فرض حظر من عدة دول على السلع اليمنية. فعلى سبيل المثال، حظرت كل من الصين وروسيا استيراد الأسماك اليمنية، كما فرضت السعودية حظرًا مؤقتًا في أكتوبر 2024 على صادرات الخضروات والأسماك الطازجة بعد تفشي الكوليرا. ولنفس الأسباب السابقة، منعت السلطات السعودية في فبراير 2025 دخول 400 شاحنة محمّلة بالبصل اليمني من معبر الوديعة، مما ألحق خسائر فادحة بالمزارعين اليمنيين الذين لم يتمكنوا من تعويض التكاليف التي خسروها.[19]

كما أن ممارسات استنزاف الموارد تشكل تهديدًا لاستدامة بعض الصناعات التصديرية. ففي قطاع العسل، يؤدي قطع الأشجار المفرط إلى تدمير موائل النحل، مما يؤثر سلبًا على كمية العسل وجودته. وبالمثل، تساهم ممارسات الصيد غير المستدامة في تراجع إنتاج المأكولات البحرية، وتهدد التوازن البيئي البحري. وتحذر الدراسات الحديثة من أن الاستغلال المفرط للموارد في البلدان النامية، مثل اليمن، يهدف غالبًا لتلبية طلبات الأسواق الخارجية الغنية، لكنه يؤدي إلى إفقار الموارد الطبيعية المحلية، ويهدد استدامة الإنتاج والقدرة التصديرية على المدى الطويل.[20]

[18] ليندا كليمان، وأودو عبد الله، وماريك بوس، "إصدار الشهادات والوصول إلى أسواق التصدير: الاعتماد وعائد الاستثمار في زراعة الأناناس العضوية في غانا." التنمية العالمية، المجلد. 64، ديسمبر 2014، ص 79-92. متاح على: https://doi.org/10.1016/j.worlddev.2014.05.005.

[19] تلفزيون الجمهورية، "الحظر المفروض على صادرات البصل يسبب خسائر فادحة للمزارعين"، فبراير 2025. متاح على: https://www.facebook.com/reel/2024615644707671. (تم الوصول إليه في 20 مارس 2025).

[20] صموئيل أسومادو ساركودي وفيبي أسانتيوا أووسو. "تقييم البصمة السمكية العالمية يكشف عن تحديات متزايدة للإنتاج والاستهلاك المستدامين"، نشرة التلوث البحري، المجلد. 194، سبتمبر 2023. متاح على: https://doi.org/10.1016/j.marpolbul.2023.115369.

4. التوصيات السياساتية

إن زيـــادة الصادرات اليمنية هو جهـــد متعدد الأوجه يتطلب إصلاحات قانونية وسياســـاتية، واســـتثمارات في البنية التحتية، وزيادة الخبرة الفنية، ومعايير الجـــودة المطبقة، ومنتجات وأسواق تصدير متنوعة.

على المدى القصير والمتوســـط، يجب إعطاء الأولوية لاستئناف صادرات النفط والغاز الطبيعي المسال لمعالجة العجز الهائل في الميزان التجاري اليمني. ومع ذلك، يجب بذل جهود متزامنة لتنويع الصادرات غير النفطية والارتقاء بها.

كما إن زيـــادة الصادرات اليمنية هو مهمـــة لأصحاب المصلحة المتعدديـــن، ويتطلب جهودًا متضافرة من الحكومة والقطاع الخاص والجهات الفاعلة في سلسلة القيمة وصانعي السياسات ومراكز البحث والتطوير والشركاء الدوليين مثل منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي. على أن يشمل هذا الجهد أيضًا إجراءاتٍ موجهة تضمن توسعًا شاملًا لقطاع التصدير، بحيث يُسهم نموه في معالجة مواطن الضعـــف الاقتصادية القائمة على النوع الاجتماعـــي، بدلًا من تعميقها. ولتحقيق ذلك، يجب أن يُدرك أنه على الرغم من أن النســـاء مساهماتُ أساسيات في قطاعات التصدير، كالزراعة ومصايد الأســـماك، إلا أن عوائق مشـــاركتهن غالبًا ما تكون فريدةً من نوعها مقارنةً بتلك التي يواجهها نظرائهن من الرجال.

تضمنت توصيات منتدى رواد التنمية لمختلف أصحاب المصلحة ما يلي:

الحكومة اليمنية: توصيات لسياسة تصدير أكثر قوة

1. الإصلاحات القانونية والسياساتية

- **وضع استراتيجية وطنية للتصدير**، من خلال عملية تشاورية بمشاركة قوية من القطاع الخ. على تحديد قطاعات التصدير ذات الإمكانات العالية، وتعزيز الاســـتدامة، وتحسين الوصول إلى تمويل الصادرات، وتبسيط الإجراءات وتسهيل التجارة، وضمان تنفيذ سياسات شاملة تستجيب لمنظور النوع الاجتماعي.
- **تفعيل المجلـــس الأعلى لتنمية الصادرات**، وضمان تمثيل القطاع الخاص، وصياغة تفويض واضح لإزالة الحواجز التجارية، والمشاركة المنتظمة مع الشركات لدفع نمو الصادرات.
- **تحديد أولويات قطاعات استراتيجية التصدير:** يجب أن تتضمن استراتيجية التصدير الوطنية تحديد أولويات متدرجة (على سبيل المثال، القطاعات الواعدة قصيرة الأجل مقابل القطاعات الواعدة طويلة الأجل) مع إعداد جدول زمني واضح للتدخلات السياساتية القطاعية.
- **تطوير مؤشـــر الجاهزية التصديرية:** تطوير أداة أو معايير داخلية لقياس الجاهزية التصديرية للقطاعات، مما يساعد على إرشاد أين يتم توجيه الموارد والإصلاحات أولاً.

- **إنشاء آلية تصديق:** إنشاء فريق/وحدة تصديق سريعة المسار داخل وزارة التجارة والصناعة تركز فقط على اتفاقيات التجارة الخاملة والتزامات منظمة التجارة العالمية، مع جداول زمنية محددة ومتابعة شفافة. يجب أن يكون من بين الأولويات ما يلي:

  - دفع رسوم عضوية منظمة التجارة العالمية لفتح الوصول إلى المساعدة الفنية ومبادرات التجارة العالمية وآليات حل النزاعات التي تدعم نمو الصادرات اليمنية.

  - التصديق على اتفاقية تيسير التجارة والعمل مع القطاع الخاص لتبسيط الإجراءات الجمركية وتعزيز التنسيق التجاري وتأمين الدعم الفني والمالي الدولي.

- **تنفيذ إصلاحات سياساتية لن تلزم الحكومة بتحمل أي تكاليف** من خلال التصديق على أهم الاتفاقيات الدولية والقوانين النموذجية، [21] وتحسين إنفاذ العقود والخدمات اللوجستية، وتبسيط العمليات الإدارية المتعلقة بالتصدير لتعزيز الكفاءة التجارية.

2. تطوير البنية التحتية:

- **وضع خطة واضحة لتطوير البنية التحتية للصادرات،** بما في ذلك إعادة تأهيل الطرق الرئيسية، وتحديث الشبكات اللوجستية، والاستثمار في مرافق التخزين والتبريد. يجب دمج هذه الخطة في برامج إعادة الإعمار أو الاستثمار العام المستقبلية ومناقشتها مع الجهات المانحة.

- **استكشاف جدوى إنشاء "صندوق لدعم البنية التحتية للتصدير" في اليمن -** بتمويل مشترك من الجهات المانحة ودول الخليج والمؤسسات المالية الدولية - لتوجيه الاستثمار إلى البنية التحتية الاستراتيجية، مثل الطرق المؤدية إلى الموانئ، والتخزين البارد، والاتصالات السلكية واللاسلكية.

- **متابعة تحديثات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لزيادة مجالات التغطية،** وتحسين تنسيق سلسلاسل القيم، وخلق البيئة التكنولوجية اللازمة لإنشاء سوق رقمية مركزية سريعة الاستجابة في اليمن.

3. الوصول إلى التمويل وحوافز التصدير

- **استكشاف جدوى إنشاء بنك تنمية الصادرات أو وكالة ائتمان تصدير مخصصة لتوفير ضمانات الائتمان وتأمين الصادرات وحلول التمويل،** والحد من المخاطر المالية للمصدرين وتشجيع التوسع التجاري.

- **إنشاء برنامج تجريبي لضمان التصدير:** قبل إنشاء وكالة ائتمان الصادرات أو بنك تنمية الصادرات، تجريب نظام ضمانات بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية للحد من مخاطر التصدير.

[21] البنك الدولي، "اليمن - ربط القطاع الخاص اليمني بالعالم"، يناير 2024. متاح على: http://documents.worldbank.org/curated/en/099032024141038420.

- **جمع وتحليل البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي** بشأن الوصول إلى التمويل وأنشطة التصدير لإعلام قرارات السياسة ورصد تأثير التدخلات على المشاركة الاقتصادية للمرأة.
- **وضع إطار عمل للحد من المخاطر**، مثل "مجموعة أدوات الحد من مخاطر الصادرات اليمنية" التي تتضمن قوالب لخطابات الاعتماد والعقود الآجلة ونماذج التأمين المصممة خصيصًا للسياق اليمني. ويمكن نمذجة ذلك بعد جهود مماثلة طورتها المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، ومنصة الضمان المشترك لأفريقيا التابعة للبنك الأفريقي للتنمية.[22]
- **دعم البنوك اليمنية في إنشاء وحدات مخصصة** لترويج الصادرات تركز على تقديم الدعم المالي والفني للصناعات الموجهة إلى التصدير، وضمان حصول هذه القطاعات على الموارد اللازمة للنمو والمنافسة دوليًا.

4. المعايير والمواصفات والبحث والتطوير

- **فرض معايير الجودة من خلال الفحص في الموانئ**، مما يتطلب عمليات تفتيش وترخيص للمنتجات المحلية، وتعزيز الشهادات الدولية (على سبيل المثال، وزارة الزراعة الأمريكية العضوية، التجارة العادلة، الآيزو، HACCP) لتعزيز مصداقية السوق. ويشمل ذلك تحديث المصدرين بانتظام من خلال رسالة إخبارية حول المعايير واللوائح المتغيرة. تفعيل المؤسسات البحثية العامة وتشجيع إنشاء مؤسسات خاصة لإرشاد قطاع التصدير والمساهمة في تطويره.
- **إنشاء نظام وسم جودة التصدير:** إنشاء "ختم جودة تصدير اليمن" (مع دعم تدقيق من طرف ثالث) لبناء الثقة في المنتجات اليمنية والتخفيف من الغش (خاصة في العسل والأسماك).
- **إنشاء صندوق بحثي للابتكار في مجال التصدير:** تخصيص منح صغيرة من خلال الجامعات أو حاضنات التكنولوجيا الزراعية لتطوير تقنيات تعزيز الجودة (على سبيل المثال، التعبئة والتغليف، ومقاومة الآفات، وتقنية التتبع).

5. حماية الموارد وإدارتها

- **الاستثمار الاستراتيجي في الممارسات المستدامة:** في مصايد الأسماك، ينبغي أن يشمل ذلك تعزيز آليات الحوكمة لمنع الصيد غير المشروع، والاستثمار في البنية التحتية مثل الموانئ الحديثة، ومنشآت التعليب الصديقة للبيئة والمستدامة، وتعزيز التعاونيات المحلية لمجتمعات الصيادين لتعزيز مرونة القطاع. كما ينبغي النظر في برامج السياحة البيئية والمحافظة على البيئة البحرية.

[22] أسامة قيسي، "تعزيز أعمال إزالة المخاطر وتعزيز الائتمان في الدول الأعضاء في ICIEC"، المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، https://iciec.isdb.org/insights/reimaging-export-credit-and-investment-insurance-in-a-world-of-persistent-risks/ (تم الوصول إليه في 20 مارس 2025).
منصة الضمان المشترك لأفريقيا (CGP): المزيد من التجارة والاستثمار في أفريقيا من خلال التخفيف من المخاطر بشكل أفضل"، بنك التنمية الأفريقي، https://www.afdb.org/en/topics-and-sectors/initiatives-and-partnerships/plateforme-de-co-garantie-pour-lafrique (تم الوصول إليه في 20 مارس 2025).

- **استحداث "مؤشر استدامة الصادرات":** استحداث مؤشر لتقييم استدامة موارد قطاعات التصدير الرئيسية وتأثيرها على البيئة، وإدخاله في استراتيجية التصدير لتجنب الاستغلال المفرط والتدهور البيئي.
- **وضع إرشادات بيئية إلزامية:** وضع معايير للأثر البيئي وطلب شهادات بيئية للحصول على الدعم الحكومي، خاصة بالنسبة لمصائد الأسماك والعسل.

القطاع الخاص اليمني: توصيات من أجل مشاركة أقوى وعمل جماعي

1. السوق الرقمي

- **إنشاء سوق رقمية مركزية لليمن**، على غرار موقع علي بابا، للمصدرين والشركات لعرض منتجاتهم والتواصل مع المشترين الدوليين. يجب على كبار المصدرين والشركات النظر في تشكيل اتحاد لتمويل تكاليف بدء التشغيل بشكل جماعي من خلال شراء الأسهم.
- **إنشاء حاضنة تقنية تعاونية:** تجميع الموارد العامة والخاصة لإطلاق منصة تصدير رقمية، بما في ذلك واجهات متنقلة للمنتجين الريفيين.
- **إنشاء مراكز إقليمية:** إنشاء "مختبرات تصدير المنتجات" منفصلة في المدن الكبرى (مثل عدن وتعز والمكلا) لمساعدة الشركات الصغيرة على تطوير الكتالوجات الرقمية وتلبية معايير التصدير.

2. مجموعات عمل الصادرات

- **إنشاء مجالس تصدير قطاعية:** تشكيل مجالس في العسل والبن ومصايد الأسماك والحرف، وتكون مهيكلة بحيث تسمح للمشاركة بانتظام مع وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات والجهات المانحة بشأن التحديات والفرص والإصلاحات. وينبغي لهذه المجالس أن تستهدف التعاونيات والشركات التي تقودها النساء من أجل العضوية لضمان اتخاذ القرارات الشاملة بشأن استراتيجية الصناعة وتطوير السياسات، فضلاً عن دمج الشركات التي تقودها النساء في سلاسل القيم.
- **وضع بروتوكولات التشغيل القياسية (SOPs):** تشجيع كل فريق عمل على تطوير إجراءات التشغيل القياسية بشأن تصنيف المنتجات والتعبئة والتغليف ووثائق التصدير وضمان الجودة. وسيضمن ذلك الالتزام بالمعايير الدولية وأفضل الممارسات ويساعد على زيادة جودة الإنتاج في اليمن وتحسين سمعة الصادرات اليمنية في الخارج.
- **المشاركة في وضع السياسات:** التعاون مع الحكومة لتطوير السياسات العامة التي تدعم نمو الصادرات، وضمان أنها ذات طابع عملي وتلبي الاحتياجات الحقيقية للمصدرين. ضمان تعميم استدامة قطاعات التصدير في هذه السياسات.

3. تمويل الصادرات

- **استكشاف جدوى إنشاء صندوق للمخاطر الجماعية:** يمكن أن يكون هذا صندوقًا للتخفيف من مخاطر التصدير مدعومًا من خلال مســـاهمات الصناعة، حيث يجمع الأعضاء الموارد للتأمين ضد عدم الدفع أو أحداث انقطاع الإمدادات.
- **تحالفات الإرشـــاد:** إقران المصدرين ذوي الخبرة مع الشركات الصغيرة والمتوسطة والتعاونيات لتقديم المساعدة الفنية، لا سيما في اجتياز الجمارك واللوجستيات والشهادات.كما ينبغي أن تكون رائدات الأعمال محورًا خاصًا للإرشاد والتوجيه.

4. العلامة التجارية والابتكار

- **إطلاق حملة يمني المنشأ:** التعاون مع المؤثرين وشبكات الشتات لتضخيم قصص المنتجات اليمنية على مستوى العالم باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي والأفلام الوثائقية والمعارض التجارية.
- **تعزيز شـــراكات التصميم:** العمل مع المصممين أو الجامعات المحلية والإقليمية لتحســـين تغليف المنتجات والهوية البصرية للسلع الحرفية.

الشركاء الدوليون: توصيات لتعميق أطر الدعم

1. دعم فني أكثر استهدافًا

- **تقديم المساعدة الفنية ودعم السياسات:** المساعدة في تشكيل السياسات التي تزيد من العائدات الاقتصادية لليمن، مع ضمان اتباع نهج استراتيجي وفعال لنمو الصادرات.
- **اعتماد اســـتراتيجيات تراعي الفوارق بين الجنسين،** مثل التدريب المستهدف في مجال الإدارة الماليـــة، وإجراءات التصدير، ومراقبة الجودة، والتســـويق، لتعزيز النمو الشـــامل لقطاع التصدير.
- **تشكيل بعثات "خارطة الطريق التنظيمية ":** تمويل البعثات الدولية قصيرة الأجل للعمل مع الســـلطات اليمنية للوصول إلى معايير بشأن الإصلاحات التنظيمية (المعايير الصحية، وتيسير التجارة، وما إلى ذلك).
- **إنشـــاء تبادلات إرشادية للتصدير:** تســـهيل الشـــراكات المنظمة بين المصدرين اليمنيين ونظرائهـــم في الاقتصادات المماثلة المتأثرة بالنزاع أو أقل البلدان نمواً (على ســـبيل المثال، رواندا وإثيوبيا).
- **بناء القدرة التصديرية:** دعم مشـــاريع التصدير الصغيرة، خاصـــة تلك التي تقدم عروضًا ذات قيمة مضافة عالية، من خلال التدريب على المهارات والموارد والمساعدة الفنية لتعزيز قدرات الأعمال.

2. الوساطة لرفع حظر التصدير

- **استكشاف جدوى إنشاء "وحدة الاستجابة السريعة للتعامل مع حظر التصدير":** اقتراح وحدة مدمجة في وزارة التجارة والصناعة بدعم دبلوماسي وقانوني من الشركاء الدوليين لاستباق أو حل الحظر التجاري بسرعة.
- **إنشاء منصة حوار تجاري مبنية على أسس علمية:** إنشاء منصة بمشاركة الوكالات الدولية، مثل منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) ومنظمة الصحة العالمية، لحل النزاعات المتعلقة بحظر سلامة الأغذية (على سبيل المثال، صادرات الأسماك).

3. تمويل الابتكارات والصادرات القادرة على التكيف مع المناخ

- **تعزيز التمويل التجاري:** دعم إنشاء تسهيل ائتماني للتصدير بالشراكة مع الحكومة اليمنية، وتقديم الخبرة الفنية والدعم المالي لضمان الاستدامة على المدى الطويل. تسهيل برامج بناء القدرات للمؤسسات المالية والمصدرين وواضعي السياسات لتعزيز الخبرة في تمويل التجارة وقدرات إدارة المخاطر. بالإضافة إلى ذلك، تعزيز آليات التمويل المختلط، حيث تساعد أموال المانحين في تخفيف مخاطر الاستثمارات الخاصة في قطاعات التصدير اليمنية، وتشجيع المؤسسات المالية العالمية على توفير خطوط ائتمان وحلول تمويل التجارة.
- **تسهيل الوصول العادل إلى التمويل:** دعم مبادرات التمويل الأصغر التي تقدم برامج قروض ذات استجابة للنوع الاجتماعي مع الأخذ بعين الاعتبار الواقع المالي للمرأة.
- **استكشاف التمويل القائم على النتائج:** النظر بعين الأعتبار إلى ربط جزء من مدفوعات المانحين بمعالم ومؤشرات تصدير محددة - على سبيل المثال، عدد المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة المعتمدة، أو زيادة إيرادات التصدير في القطاعات المستهدفة.
- **استكشاف التمويل المختلط المرتبط بالتجارة:** فحص تصاميم التسهيلات الائتمانية المدعومة من المانحين حيث يرتبط السداد جزئيًا بتحقيق صفقات التصدير، مما يقلل من متطلبات الضمانات.
- **تطوير مختبرات التصدير الخضراء التي تهدف إلى تعزيز الصادرات المستدامة بيئيًا:** الشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/منظمة الأغذية والزراعة لتمويل المختبرات الصغيرة التي تطور أو تختبر المحاصيل القادرة على التكيف مع المناخ وابتكارات مصايد الأسماك لسلاسل القيمة التصديرية المستقبلية.

حول "مبادرة إعادة تصور الاقتصاد اليمني"

تهدف مبادرة إعادة تصوّر اقتصاد اليمن ومنتدى روّاد التنمية المرتبط بها إلى الإسهام في التقدّم نحو تحقيق السلام والتنمية بشكل شامل ومستدام في اليمن. وذلك بالسعي إلى تحقيق الآتي: أ) تمكين اليمنيين من المشاركة في بناء السلام الاقتصادي. ب) تحسين فهم أهم مجالات السياسات المتعلقة ببناء السلام الاقتصادي والتنمية في اليمن. تنفذ هذه المبادرة بالشركة بين: مؤسسة ديب روت للاستشارات, مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية, مركز البحوث التطبيقية بالشراكة مع الشرق CARPO, وذلك بتمويل من الاتحاد الأوروبي.

لمزيد من المعلومات والمنشورات السابقة: www.devchampions.org

عن المؤلفين:

محمد كريم

هو مستشار وباحث مستقل، وقد ألّف وساهم في إعداد العديد من أوراق السياسات لصالح منظمات غير حكومية ومؤسسات بحثية في اليمن، من بينها استراتيجية إشراك القطاع الخاص لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن للفترة 2024-2026. . يحمل محمد كريم درجة الماجستير في الآداب في العلوم الاجتماعية، وتركز اهتماماته البحثية على القطاعين الإنساني والتنموي في اليمن.

رأفت علي الأكحلي

يعمل في مجال التنمية الدولية وتركزُ جهوده على معالجة تحديات التنمية في الدول الهشة والمتضررة من الصراعات. بصفته أحد مؤسسي ديب روت للاستشارات، يعمل رأفت الأكحلي بشكل وثيق مع أهم الفاعلين على الساحة اليمنية لتقديم الدعم والاستشارات حول الأولويات الاقتصادية والتنموية في اليمن، وقد تولّى قيادة عدد كبير من البرامج والمبادرات التنموية على المستوى الوطني والمحلي. يشغل رأفت الأكحلي منصب زميل ممارس للمشاريع الاستراتيجية في كلية بلافاتنك للحكومة في جامعة أكسفورد البريطانية، كما عمل وزيرًا في الحكومة اليمنية سابقا، وعمل قبل ذلك رئيسًا لفريق الإصلاحات في الجهاز التنفيذي التابع للحكومة اليمنية، وهو يحمل درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة إتش إي سي في مونتريال- كندا، ودرجة الماجستير في السياسات العامة من جامعة أكسفورد البريطانية.

الشركاء المنفذين

يتم تنفيذ هذا المشروع بالتعاون بين ثلاثة شركاء:

مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية:

هو مركز أبحاث مستقل يسعى إلى إحداث فارق عبر الإنتاج المعرفي، مع تركيز خاص على اليمن والإقليم المجاور. تغطي إصدارات وبرامج المركز المتوفرة باللغتين العربية والإنجليزية، التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية، بهدف التأثير على السياسات المحلية والإقليمية والدولية.

www.sanaacenter.org

ديب روت للاستشارات:

شركة استشارية تهتم بقضايا التنمية في اليمن. تهدف ديب روت إلى تقديم العون لكل من شركاء التنمية الدوليين والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والحكومة اليمنية لتوجيه تدخلاتهم بناء على فهم أوسع للسياقات المحلية والوطنية في اليمن وبناء على أفضل الممارسات الدولية. يتمتع فريق عمل ديب روت بخبرة طويلة في القطاعين العام والخاص وفي منظمات المجتمع المدني في اليمن وعلى المستوى الدولي

www.deeproot.consulting

مركز البحوث التطبيقية بالشراكة مع الشرق (CARPO):

منظمة المانية يتركز عملها فيما له علاقة بالأبحاث وتقديم الاستشارات والتبادل، مع التركيز على تنفيذ المشاريع عبر التعاون والشراكة مع أصحاب المصلحة في الشرق الأوسط. يمتلك فريق CARPO خبرات طويلة في تنفيذ المشاريع بالتعاون مع شركاء في الإقليم، وأيضاً يتمتعون بمعرفة عميقة بالسياق اليمني.

www.carpo-bonn.org

بتمويل من: بعثة الاتحاد الأوروبي في اليمن

للتواصل: ديب روت للاستشارات، عدن، اليمن | البريد الإلكتروني: info@deeproot.consulting

www.deeproot.consulting